



## تحليل التقارير المالية

تحليل التقارير المالية

التقارير المالية وسيلة اتصال ما بين المنشأة والعالم الخارجي ووسيلة لتوصيل المعلومات التي تعد بواسطة المنشأة إلى المستفيدين ومنها قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التدفقات النقدية ، قائمة الأرباح المحتجزة ، تقرير مراقب الحسابات ، تقرير مجلس الإدارة ، تقرير الإدارة التنفيذية .

أهمية القوائم ( التقارير ) المالية :

1- تقديم المعلومات اللازمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين التي تساعدهم على تقييم قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية التي تساعد على التنبؤ باستمرارها وتحقيقها لنتائج إيجابية.

2- القياس الدوري لدخل المنشأة .

3- تقديم معلومات تساعد على تقييم قدرة المنشأة على توليد التدفق النقدي حيث أن المنشأة مستمرة في نشاطها وتقسم حياتها إلى فترات دورية لإعداد القوائم المالية مستخدمتمص في ذلك أساس الاستحقاق.

4- تقديم معلومات عن مصادر الأموال المتاحة للمنشأة وكيفية استخدام هذه الأموال .

5- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية ( كالقروض من وإلى المنشأة، استثمارات الملاك، التوزيعات)

و تعتبر التقارير المالية المنتج النهائي للمحاسبة و تنقسم التقارير إلى قسمين:

تقارير خاصة: تعد استجابة لطلب معين (عن المخزون، حصر الأصول الثابتة، .....

تقارير عامة: تعد وفق معايير المحاسبة المتعارف عليها ليطلع عليها كل ذي علاقة بالمنشأة أو كل مهتم بأمورها (ح/ المتاجرة، ح/أ.خ ، قائمة المركز المالي)

وهذه التقارير قد تكفي المطلع عليها أو تجيب على تساؤلاته حول المنشأة و قد يحتاج إلى المزيد من التحليل و المقارنة للتعرف على واقع المنشأة بشكل أدق و يتم ذلك من خلال تحليل القوائم.

أدوات تحليل ( التقارير ) القوائم المالية:

أولاً : مقارنة القوائم المالية :

مقارنة أفقية:

وهي تقيس التغير في البند بالزيادة والنقصان من خلال المعادلة التالية:

قيمة العنصر في سنة المقارنة - قيمته في سنة الأساس

قيمه في سنة الأساس

مقارنة أفقية لقوائم المنشأة نفسها: يتم مقارنة القوائم المالية نفسها لسنة مالية مع القوائم المالية لنفس المنشأة في سنة أو سنوات أخرى. و هذا الأسلوب من المقارنة يعطي القارئ تصورا عن وضع كل مفردة من مفردات القوائم المالية في كل فترة و يمكن أن تبحث عن أسباب التغير و تأثيره حسب أهمية العنصر لديه.

مقارنة أفقية لقوائم المنشأة مع منشآت أخرى: تتم مقارنة القوائم المالية للمنشأة في سنة مالية أو سنوات مالية مع القوائم المالية لسنوات أخرى إما بشكل فردي أو بشكل متوسط مجموعة منشآت.

ب- مقارنة رأسية:

تتم المقارنة الرأسية للقوائم المالية بنسبة أرقام مفردات القوائم المالية إلى إحدى هذه المفردات التي يرغب المحلل نسبة الأرقام إليها مثل: نسبة أحد المفردات ( النقدية تمثل %90 من الأصول المتداولة) أو نسبة إجمالي تلك المفردات(الأصول المتداولة تمثل %25 من مجموع الأصول)

ويمكن للمحلل أن يستخدم التحليل الرأسي و التحليل الأفقي معاً. ( نسبة الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول لعام 1427 و ثم مقارنتها مع الشركات الأخرى)

و تجدر الإشارة إلى أن تفسير نتائج المقارنة يترك للمحلل نفسه حسب هدفه من التحليل و حسب الظروف المحيطة به.

ثانياً: النسب المالية

تستخدم النسب المالية في التحليل المالي لاستخراج أو استنباط علاقة بين الرقمين المنسوب أحدهما للآخر . و هذه النسب تساعد على التعرف على وضع المنشأة موضع التحليل.

ويمكن تصنيف النسب إلى عدة تصنيفات كما يلي :

أ- حسب مصادر المعلومات : حيث يكون مصدر هذه المعلومات إما:

أ- قائمة المركز المالي ويطلق عليها (نسب قائمة المركز المالي أو نسب رأسمالية)

ب- قائمة الدخل (نسب قائمة الدخل أو نسب النشاط أو نسب تشغيلية)

ج- تعتمد على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي (نسب مختلطة)

ب- على أساس تمثيلها للواقع :

أ- نسب فعلية: يتم استخراجها من القوائم المالية الفعلية للمشروع في الماضي والحاضر.

ب- نسب نمطية (معيارية): يتم استخراجها من دراسة علاقات العناصر المختلفة من القوائم لمجموعة من المنشآت المتماثلة في نوع النشاط ( خاصة بصناعة معينة).

ج- على أساس مكونات النسبة :

أ- نسب بسيطة ( العلاقة بين عنصرين )

ب- نسب مركبة ( العلاقة بين عدة عناصر )

د - على أساس تقويم الأداء :

1أ- نسب السيولة      2- نسبة الأداء      3- نسب الملاءة      4- نسب الربحية .

1- نسب السيولة

و يقصد بالسيولة مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى الاستدانة أو بيع أصل ثابت. وهناك عدد من المؤشرات على السيولة منها:

أ- رأس المال العامل:

وهو الفرق بين أصول المنشأة المتداولة و مطلوباتها قصيرة الأجل أي أن مجموع أصولها المتداولة يزيد عن مجموع التزاماتها قصيرة الأجل. ( بمعنى آخر أن الالتزامات قصيرة الأجل يمكن أن تسدد من الأصول المتداولة و يفيض مبلغ معين)

مثال: فيما يلي بعض الأرصدة التي ظهرت في دفاتر إحدى المنشآت:

5000 بنك - 30000 أ.قبض - 42000 مدينون - 7000 بضاعة - 4000 م. مقدمة - 17000 أ.دفع - 33000 دائنون

الحل :

رأس المال العامل = مجموع الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

= ( 5000 + 30000 + 42000 + 7000 + 4000 ) - ( 17000 + 33000 )

رأس المال العامل = 5000 - 88000 = 38000

ب- النسبة الجارية:

ويطلق عليها ( نسبة التداول ) وهي نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة ( قصيرة الأجل )  
النسبة الجارية = مجموع الأصول المتداولة

مجموع المطلوبات قصيرة الأجل

و النسبة التي نحصل عليها تدل بصورة عامة على عدد المرات التي تغطي فيها الأصول المتداولة المطلوبات قصيرة الأجل.

مثال:

فيما يلي بعض الأرصدة التي ظهرت في دفاتر إحدى المنشآت:

5000 بنك - 30000 أ.قبض - 42000 مدينون - 7000 مخزون - 4000 م. مقدمة - 17000 أ.دفع - 33000 دائنون

الحل :

$$\text{مجموع الأصول} = 5000 + 30000 + 42000 + 7000 + 4000 = 88000$$

$$\text{مجموع الخصوم} = 17000 + 33000 = 50000$$

$$\text{النسبة الجارية} = 88000 = 1.76 \text{ مرة}$$

50000

أي أن الأصول المتداولة تعادل 1.76 مرة الخصوم المتداولة

ويمكن التعبير عنها بأن نسبة الأصول المتداولة إلى المطلوبات المتداولة تبلغ 176 %

ج - نسبة التداول السريعة

نسبة التداول السريعة = مجموع الأصول المتداولة - ( المخزون + المصروفات المقدمة ) × 100  
الخصوم المتداولة

مثال : بالرجوع إلى المثال السابق

$$\text{النسبة السريعة} = 88000 - ( 4000 + 7000 ) \times 100$$

50000

$$= 77000 \times 100$$

2- نسب الأداء : ( نسب كفاءة الإدارة )

توضح هذه النسب قدرة إدارة المنشأة على إدارة الموارد المتاحة ( موجودات ومطلوبات ) وكفاءتها في تحويل الديون الناتجة عن البيع الآجل وتحصيل مستحقاتها من العملاء من خلال تحديد عدد مرات تحويل الديون إلى نقدية . ومن مؤشراتها :

أ - معدل دوران المدينين : صافي المبيعات الآجلة =  $\times \times$  مرة

متوسط صافي المدينين

مثال :

بلغت المبيعات الآجلة 750000 ريال ، ورصيد المدينين أول الفترة بلغ 130000 ريال ، ورصيد المدينين آخر الفترة بلغ 150000 ريال

الحل :

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{750000}{140000} = 5.36 \text{ مرة}$$

$$140000 = 150000 + 130000$$

3- نسب الملاءة

تقيس هذه النسب قدرة المنشأة على الاستمرار في الأجل الطويل ، ويهتم المقرضون والملاك بهذه المؤشرات لأنها تفيد في معرفة استمرارية المنشأة والوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل .

ومن هذه النسب :

أ- نسبة الأصول إلى الديون = إجمالي الأصول ( متداولة + ثابتة )

إجمالي الخصوم ( قصيرة + طويلة )

مثال: بفرض أن مجموع الأصول ( ثابتة + متداولة ) = 650000 ريال ، و مجموع الديون

( قصيرة + طويلة ) يبلغ 230000 ريال .

الحل :

$$= \frac{650000}{230000} = 2.83 \text{ مرة} = 283 \% ( 100 \times 2.83 )$$

تعتبر هذه النسبة مطمئنة وتظهر قدرة المنشأة على سداد التزاماتها مما تملكه من أصول .

#### 4- نسب الربحية

وهذه النسب تقيس مدى قدرة المنشأة على تحقيق أرباح ، ومؤشرات الربحية وسيلة هامة لتقويم كفاءة إدارة المنشأة الاقتصادية لمواردها وتحقيق عوائد مجزية على تلك الموارد .

ومن نسب الربحية :

نسبة صافي الدخل إلى المبيعات = صافي الدخل بعد الضريبة والزكاة

صافي المبيعات

تقيس هذه النسبة مساهمة كل وحدة من المبيعات في صافي ربح المنشأة .

مثال :

يبلغ صافي المبيعات 650000 ريال ، صافي الدخل بلغ 70000

الحل :

نسبة صافي الدخل إلى المبيعات =  $70000 = 0.11 = 100 \times 0.11 = 11\%$

650000

وهذا مؤشر على أن كل ريال مبيعات يحقق ربحاً صافياً قدره 11 هللة ، وهو مؤشر جيد يجب مقارنته مع متوسط أرباح القطاع الذي تنتمي له المنشأة .

ب- العائد على حقوق الملاك: ( نسبة صافي الدخل إلى حقوق الملاك )

يتم الحصول على هذه النسبة بقسمة صافي الدخل على متوسط حقوق الملاك في بداية و نهاية الفترة:

العائد على حقوق الملاك = صافي الدخل بعد الزكاة والضريبة  $\times 100$

متوسط حقوق الملاك

مثال:

فيما يلي بعض البيانات التي ظهرت في دفاتر أحد المنشآت :

في بداية الفترة بلغ مجموع الأصول = 720000 ومجموع الخصوم = 340000

في نهاية الفترة بلغ مجموع الأصول = 650000 و مجموع الخصوم = 230000 صافي الدخل 78000 ريال والمطلوب: حساب العائد على حقوق الملاك؟

حقوق الملاك في بداية الفترة =  $720000 - 340000 = 380000$

حقوق الملاك في نهاية الفترة = 650000 - 230000 = 420000

متوسط حقوق الملاك =  $\frac{420000 + 380000}{2} = 400000$

العائد على حقوق الملاك =  $78000 \times 100 = 19.5\%$

400000

ومعنى هذه النسبة أن كل ريال استثمره أصحاب المنشأة خلال السنة عاد عليهم بـ 19.5 هللة

ج- عائد السهم الواحد من الأسهم العادية:

يتم الحصول على عائد السهم الواحد من الأسهم العادية بقسمة صافي الدخل على عدد الأسهم العادية.

عائد السهم العادي = صافي الدخل بعد الزكاة والضريبة

عدد الأسهم العادية

مثال:

بالرجوع إلى المثال السابق وبافتراض أن الشركة مساهمة و أن مجموع الأسهم = 3000 سهم

فان عائد السهم الواحد =  $78000 / 3000 = 26$  ريال / سهم

أي أن كل سهم عادي ( قيمة اسمية 100 ريال ) حقق لصاحبه أرباحا بلغت 26 ريال

جميع الحقوق محفوظة © مجلة المحاسب العربى